تأثير القوانين الدولية والإقليمية على السياسات الإعلامية الأفريقية

طه محمد محمود أحمد محمد، [١] علاء عبد الحفيظ محمد،[٢] معمر رتيب عبد الحافظ،[٣]

الملخص:

تأثير التشريعات الدولية والإقليمية، ضعيف ومحدود، فيما يتعلق بإلزام ،الدول الأفريقية، بأحكام هذه التشريعات، نحو ضرورة قيام الدول الأفريقية، بتطبيق وتفعيل، حرية الرأي والتعبير، المنبثقة عنها السياسات الإعلامية الأفريقية الهادفة، في الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وهناك فجوة عميقة، بين النصوص التشريعية النظرية، وبين تطبيقها علي أرض الواقع فيما يتعلق بالسياسات الإعلامية الأفريقية وحرية النشر وضمان استقلال هذه السياسات، في أفريقيا، وما زال هذا يمثل إشكالية،بين النص والتطبيق،بسبب عدم وجود تحول ديمقراطي حقيقي، في معظم القارة الأفريقية .

ووفقا لقانون الاتحاد الأفريقي، الذي تتضمن أحكامه، عدم تغيير الأحكام الدستورية في جميع دول الاتحاد الأفريقي، كلا في دولته، ولكن لا تزال هناك فجوة بين النصوص الدستورية والتشريعات الدولية المنظمة للصحافة والإذاعة والتلفزيون، وبين ما هو مطبق علي أرض الواقع، لتكون معظم هذه النصوص، حبرا علي ورق، وعملية اختراق السياسات الإعلامية الهادفة، مؤشر سلبي، علي مسار التحول الديمقراطي في أفريقيا .علي الرغم أن السياسات الإعلامية الهادفة المستقلة تساهم ،في تقدم وتنمية الدول الأفريقية.

[١] طالب ماجستير بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل.
[٢] أستاذ العلوم السياسية، جامعة أسيوط.
[٣] أستاذ القانون الدولي العام، جامعة أسيوط.

Abstract

The impact of international and regional legislation is weak and limited, with regard to obligating African countries, with the provisions of these legislation, towards the need for African countries to implement and activate the freedom of opinion and expression, which stems from the targeted African media policies, in the press, radio and television, and there is a deep gap, between the texts Legislative theory, and its application on the ground with regard to African media policies and freedom of publication and ensuring the independence of these policies, in Africa, and this is still problematic, between text and application, due to the absence of a real democratic transformation, in most of the African continent.

According to the law of the African Union, whose provisions include not changing the constitutional provisions in all countries of the African Union, each in his own country, but there is still a gap between the constitutional texts and international legislation regulating the press, radio and television, and what is applied on the ground, so that most of these texts , ink on paper, and the process of penetrating targeted media policies, a negative indicator, on the path of democratic transition in Africa. Although

targeted, independent media policies contribute to the progress and development of African countries.

الكلمات الافتتاحية :

المواثيق الدولية ، السياسات الإعلامية ، استقلال الإعلام والسلطات السياسية

المقدمة:

تحتل التشريعات الدولية والإقليمية دورا هاما، في التعامل مع العديد من القضايا الأفريقية، مثل قانون الاتحاد الأفريقي، والمعاهدات الدولية، لتحقيق أهداف حماية حقوق الشعوب الأفريقية من آثار التحولات أو التغييرات السياسية، التي تطرأ علي الدول الأعضاء بالاتحاد، والتي لا تتفق مع التشريعات الدولية، بصرف النظر عن أشكال أو أنواع النظام السياسي فيها، والمعاهدات والمواثيق الدولية مثل قانون الاتحاد الأفريقي ،يتضمن وجوب ضمان استقرار السياسات الإعلامية بوسائل الإعلام الأفريقية، المنبثقة من حرية الرأي والتعبير، وعلي ضرورة إلزام الدول الأعضاء بتطبيقها . وواقع أفريقيا علي مدار العقود والسنوات القليلة الماضية، والوقت الراهن أن " السياسات الإعلامية" تتحول من وقت لأخر، بشكل نسبي، رغم أن الأصل في السياسة الإعلامية أن تتسم بالثبات النسبي ،إلا في حالة حدوث أوضاع طارئة ملحة ومقنعة، لدي الرأي العام، تتطلب تغييرها بشكل نسبي أو كلي، بما يصب في الصالح القومي للدولة في أفريقيا .

والسياسات الإعلامية الأفريقية، تتأثر بوضعيتها في التشريعات الدولية والإقليمية، وأنه كلما وضعت التشريعات الدولية والإقليمية، لها خريطة الضمانات

لاستقلالها، كلما تتمكن وسائل الإعلام الأفريقية، من تطبيق السياسات الإعلامية الهادفة.

مناهج البحث العلمي المستخدمة:

١- المنهج المؤسسي "القانوني":

استخدام المنهج المؤسسي، لمعرفة حجم تأثير الجانب القانوني،علي استقرار السياسات الإعلامية الأفريقية وحرية الإعلام والتعبير .

إشكالية الدراسة:

تتبلور إشكالية الدراسة حول مدي تأثير التشريعات الدولية علي استقلال السياسات الإعلامية الأفريقية، ومن بينها التشريعات الإقليمية مثل قانون الاتحاد الأفريقي.

تقسيم البحث:

ينقسم إلي ٥ أجزاء الجزء الأول عن التشريعات الأفريقية الداعمة لاستقرار السياسات الإعلامية، والجزء الثاني عن السياسات الإعلامية كقوة مؤثرة، والجزء الثالث عن السياسات الإعلامية الهادفة المستقلة، والجزء الرابع عن تأثير القانون الدولي علي استقرار السياسات الإعلامية الأفريقية والخامس حول النتائج والتوصيات .

أولا التشريعات الأفريقية الداعمة لاستقرار السياسات الإعلامية :

وفقا للمادة الرابعة من ميثاق الاتحاد نصت علي أن من مبادئ الاتحاد الأفريقي، عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية ،واحترام أعضاء الاتحاد الأفريقي لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ورفض التغييرات الدستورية للحكومات، والمادة ٩ نصت علي تحديد السياسات المشتركة للاتحاد ومراقبتها وتنفيذها والمادة ٢٣ من الميثاق نصت علي توقيع الاتحاد عقوبات علي الدولة العضو التي لا تلتزم بسياسات الاتحاد وقراراته، والعقوبات مثل الحرمان روابط النقل والتواصل، والمادة ٣٣ من وثيقة الاتحاد الأفريقي تحدثت ٤ نسخ كل نسخة مكتوبة بلغة ' يعني ٤ لغات وهم العربية وللإنجليزية والفرنسية والبرتغالية .[١]

تضمن حديث وزير الوحدة الأفريقية، عبد السلام التريكي، لصحيفة الشرق الأوسط، طرح عدد من القادة الأفارقة، لفكرة إنشاء الاتحاد الأفريقي، مثل جمال عبد الناصر ونكروما وجوليوس، وكانت الرؤية الموجزة لنكروما هي التوحد وإنقاذ القارة الأفريقية، وأقترح وضع سياسية أفريقية خارجية موحدة، تتضمن التخطيط الاقتصادي الأفريقي المشترك، وإنشاء بنك مركزي أفريقي، وإنشاء الدفاع الأفريقي المشترك، في ظل وجود ٨٠٠ مليون مواطن علي أرض أفريقيا ."٢"

(١) وثيقة، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ص٧ ،ص٩،ص١٥ ،ص٢٠عن طريق محرك بحث رسائل كاملة، والرابط المتاح pdf.html/p/Htt:www.tech-fans.comL

وقررت منظمة الوحدة الأفريقية في القمة ٣٧ للمنظمة في لوكسا عاصمة زامبيا في الفترة من ٩ – ١٣ يوليو ٢٠٠١ تحويل المنظمة إلي الاتحاد الأفريقي، بعد إن صدقت المنظمة علي القانون التأسيسي للاتحاد في ٢٤-٤-٢٠٠١ وتأسست الوحدة الأفريقية في ٢٥ -٥-١٩٦٣في أديس أبابا .و المادة ٣ فقرة هـ من قانون الاتحاد الأفريقي، نصت علي تشجيع التعاون الدولي، مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي حقوق الإنسان(١)

.والمادة ٣ فقرة م من ذات القانون نصت علي احترام المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون(٢)

ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حرية الرأي والتعبير وحرية واستقلال الصحافة ومن ثم استقلال واستقرار السياسات الإعلامية الهادفة ،ومن أهم ما تتضمنه الفقرة م بالمادة ٣ حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة واستقلال السياسات الإعلامية، لأنها من مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون سواء دستوري أو معاهدات أو قانون(٣)

(١) مبحث حول نشأة الاتحاد الأفريقي ومقاصده، منشور بقسم المنظمات والأحلاف والتكتلات بموقع المقاتل

(٢) وثيقة، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، محمل علي موقع الهيئة العامة للاستعلامات متاح بتاريخ ٧-١٠-٢٠٢١

(٣) وثيقة، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية

ثانيا السياسات الإعلامية كقوة مؤثرة وفاعلة:

أصبح للإعلام قوة مؤثرة، ولمَ لا، ومفهوم القوة يعني القدرة علي التأثير في سلوك الآخرين، والإعلام قوة فكرية فاعلة، لا تقل أهمية عن القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة الدبلوماسية وقوة الاستخبارات، والإعلام له تأثير مباشر علي الرأي العام، لتبني السياسات المستهدفة واقتصاديات الدول، محليا وإقليميا ودوليا [١].

تترابط وتتفاعل السياسة مع الإعلام، من خلال السياسات الإعلامية، وأصبح هناك تأثير واضح في السياسة، حسب مستوي السياسة الإعلامية المتبعة، وبعد التحول السريع، من جانب القوي السياسية النخبوية، المتفاعلة مع اهتمامات الجماهير بالقضايا السياسية، كما أن للصحافة القدرة علي تبني الجماهير، لمفاهيم سياسية لم تكن موجودة في فكرهم السياسي من قبل، في تفاعلاتهم السياسية[٢].

في حين أن تأثير السياسات الإعلامية، أدي إلي خشية العديد من رؤساء الدول الأفريقية، من تأثير الصحافة، علي مسار العملية السياسية الديمقراطية، من خلال التوعية السياسية والتثقيف السياسي، ويؤدي ذلك إلي زيادة مشاركة الشعوب في

(١) محمد عبد السلام، القوة، القاهرة،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٢، ص١٩، ص٤٨– ص٤٩.

(٢) د. عمرو هاشم ربيع (محرر)، المال والنزاهة السياسية ،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، ٢٠٠٩، ص٣١٨

العملية الانتخابية، بشكل جاد وحقيقي، ويترتب علي ذلك تداول دستوري للسلطة السياسية، وهنا يرسخ لمفهوم أن الشعوب مصدر للسلطات السياسية، ويترتب أيضا علي ذلك سن تشريعات دستورية ومعاهدات دولية وإقليمية وقوانين وطنية ،معبرة عن معطيات الشعوب وتطلعاتها، ومن ثم يكون هناك سياسات إعلامية داعمة للحيادية والاستقلال و مستقرة نسبيا، دون اختراق أو تقلبات .

ثالثا السياسات الإعلامية الهادفة المستقلة :

حرية الإعلام واستقلاله، والقيام بدوره، له صله وثيقة، بالحريات العامة، مثل حرية الرأي والتعبير وحريات العمل النقابي، فإن كانت الحريات تشهد تطبيق واقعي، فإن الصحافة في حالة حرية واستقلال، والعكس. والصحافة يجب أن يكون لها مظلة الاستقلال، مثل البحث العلمي، والقضاء، و العمل البرلماني بالمجالس النيابية "٤"

والتشريعات الإعلامية والصحفية، الهادفة للسيطرة علي السياسات الإعلامية ،لتهميش دور الصحافة، وهذه التشريعات لا تخص الصحفيين وحدهم، فالتشريعات الداعمة لحرية الصحافة، هي للصالح العام في كافة مناحي الحياة وتهم الشعب، كون أن الصحافة في حالة تمكنها من رقابة الحكومة بموضوعية وضمير حي، فإن ذلك سيعزز الحقوق السياسية للمواطن(١).

(١) حماد إبراهيم حامد، الصحافة والسلطة السياسية في الوطن العربي، دراسة حالة لمشكلة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية وتأثيراتها علي السياسات التحريرية في الصحافة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام ،١٩٩٤ ص٧٩٠، ص٧٩١

وعملية إنفراد السلطة السياسية بوضع السياسات الإعلامية لتحديد ما ينشر ويبث وما لا ينشر ومالا يبث، فإن هذا يؤثر علي المعالجة الإعلامية بشكل مستقل وموضوعي وهادف، وكذلك إنفراد السلطة السياسية أو الحكومة المفوضة عن السلطة السياسية في تعيين رؤساء تحرير الصحف القومية والقنوات الإذاعية والتلفزيونية الرسمية، يشكل أزمة لحرية الصحافة(١).

رابعا تأثير التشريعات الدولية علي استقلال السياسات الإعلامية الأفريقية :

يختلف التزام الدول بأفريقيا، في كيفية تطبيق قواعد المواثيق والاتفاقيات الدولية، بشكل عام، أو الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بالإعلام وحرية التعبير والصحافة، وهناك دول تطبق كما ينبغي أن يكون، حيث تضع الاتفاقيات الدولية، في مرتبة تسمو، علي القوانين الوطنية، في حالة تناقض القواعد معها، وهناك دول تسترشد بقواعد الاتفاقيات أثناء تشريع قوانينها الوطنية، وأخري تقوم محاكمها باعتبار المواثيق والاتفاقيات الدولية، مرجعا لتفسير قواعد القوانين الوطنية .، وعلي سبيل المثال نص الدستور الجزائري في المادة ١٣٢ عام ١٩٩٦ علي :" المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو علي القانون "، وفي التعديل الدستوري للجزائر عام ٢٠١٦ نص علي أن الاتفاقية بعد المصادقة عليها

(١) حماد إبراهيم حامد، الصحافة والسلطة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق ص٧٩١

تكون لها الأولوية ،علي التشريعات الوطنية، سواء الصادرة من البرلمان (القوانين الوطنية) أو الصادرة من السلطة التنفيذية (اللوائح والقرارات والكتب الدورية) (١).

المجتمع الدولي يهتم بالحريات، لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وألزم الدول بتفعيل دساتيرها فيما يتعلق بقواعد وأحكام الحريات العامة وحرية التعبير والصحافة، حيث أن حرية التعبير والإعلام وحرية تداول المعلومات هي أصل الحريات، والضمانة الدستورية للحق في حرية الإعلام والصحافة، دلالة علي دعم وتعزيز الحريات(٢).

السياسات الإعلامية الهادفة، يترتب علي استقلالها واستقرارها النسبي، التنمية و مجموعة من الإصلاحات الإستراتيجية، وتمكن الصحافة من مراقبة الحكومة، لتحقيق التقدم للدولة، ومدي التزامها بالدستور والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية، والسياسات الإعلامية الهادفة المستقلة، تؤدي إلي عدم تحالف الثروة مع السلطة(٣).

---

(١) خالديه مداح، القيود الواردة علي حرية الصحافة وتأثيرها علي الأداء الصحفي بالجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٨–٢٠١٩ ،ص ث، متاح علي الرباط التالي بتاريخ ٢٦ – ١١–٢٠٢١ https: //Theses.univ-oran1.dz

(٢) د. هالة السيد الهلالي، حرية الرأي والتعبير بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، دراسة حالة لبعض التشريعات المصرية في ظل دستور ١٩٧١ و٢٠١٤، مقالة٤، مجلد ١٩، العدد ٢، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠١٨

(٣) د. بسيوني إبراهيم حمادة، كتاب حرية الإعلام والتحول الديمقراطي بمصر، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢١

المادة الثانية من إعلان اليونسكو الصادر في ٢٨ –١١–١٩٧٨أشارت إلي أن ممارسة حرية الإعلام والتعبير، داعم جوهري للسلام والتعاون الدولي، وتضمنت المادة ٣ من إعلان اليونسكو، ضرورة أن يتمتع الصحفيون ،داخل بلادهم أو خارجها، بمناخ أفضل، يمكنهم من أداء مهنتهم، وتضمنت المادة ١٥ من إعلان اليونسكو علي ضرورة تداول المعلومات(١).

التعديلات القانونية، التي أجريت علي قانون العقوبات المصري، عام ٢٠٠٦، ألغي المشرع البرلماني، عقوبة الحبس في قضايا النشر، وفقا للمادة ٢ من القانون ١٤٧ لسنة ٢٠٠٦، تم إلغاء العقوبات التي نصت علي المواد ١٨٢–١٨٥–٣٠٣ و٣٠٦ (جرائم العيب في حق ممثل دولة أجنبية، معتمدة بمصر، وجرائم السب والقذف في حق الموظف العام، أو ذو صفة نيابية عامة). وتم استبدالها بعقوبة الغرامة في حالة ثبوت الإدانة(٢).

(١) د.هالة السيد الهلالي، حرية الرأي والتعبير بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية،المرجع السابق ذاته.

(٢) د. هالة السيد الهلالي، حرية الرأي والتعبير بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، دراسة حالة لبعض التشريعات المصرية في ظل دستور ١٩٧١ و٢٠١٤، مقالة٤، مجلد ١٩، العدد ٢، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠١٨

الخاتمة:

"التشريعات الدولية لدعم حرية الإعلام والتعبير والرأي ،جاءت لتحقيق أهداف حماية حقوق الشعوب الأفريقية ،من آثار التحولات أو التغييرات السياسية التي تطرأ علي الدول الأعضاء بالاتحاد، بصرف النظر عن أشكال أو أنواع النظام السياسي فيها، وتضمنت التشريعات الدولية وجوب حرية الإعلام ،المنبثقة عنها، ضمان استقرار السياسات الإعلامية ومن بينها وسائل الإعلام الأفريقية .

واقع أفريقيا علي مدار العقود والسنوات القليلة الماضية، والوقت الراهن أن " السياسات الإعلامية" تتحول وتتغير من وقت لأخر، بشكل نسبي، رغم أن الأصل في السياسة الإعلامية أن تتسم بالثبات النسبي ،إلا في حالة حدوث أوضاع طارئة ملحة ومقنعة، لدي الرأي العام، تتطلب تغييرها بشكل نسبي أو كلي، بما يصب في الصالح القومي للدولة، مثلها مثل الدساتير من حيث ضرورة التغيير أو التعديل .

خامسا النتائج والتوصيات :

١ – النتائج:

التشريعات الدولية والإقليمية، تأثيرها ضعيف ومحدود، نحو استقلال السياسات الإعلامية الأفريقية.لعدم تطبيق أحكام وقواعد هذه التشريعات، فيما يخص المواد التشريعية، التي تنبثق منها، استقلال السياسات الإعلامية،وعدم قدرة هذه التشريعات،

علي تحقيق أدني حد من الاستقرار النسبي، للسياسات الإعلامية الأفريقية، نتيجة لحالة التذبذب السياسي للمنظمات الدولية والإقليمية، بسبب تعارض المصالح السياسية للعديد من الدول والقادة السياسيين، وعلي سبيل المثال نجد سياسة" المنفعة السياسية "داخل الاتحاد الأفريقي، وراء تجميد مواد الحريات المنبثق عنها، استقلال السياسات الإعلامية الأفريقية، حيث أن هناك نسبة ليست قليلة من أعضاء الاتحاد الأفريقي، يسيطرون علي السلطة السياسية، ويرفضون التداول الدستوري للسلطة السياسية ويرفضون تطبيق التشريعات الدولية المرتبطة بحرية التعبير والإعلام، ومن ثم لديهم اعتقاد أن استقلال السياسات الإعلامية الهادفة، سيترتب عليه ،التداول الدستوري والقانوني للسلطة السياسية، ومن ثم فقدان منفعتهم السياسية .

٢ – التوصيات:

يجب عقد مؤتم مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي،لإلزام الدول الأفريقية،بتطبيق المواد الإعلامية بالتشريعات الدولية ودساتير الدول الأفريقية، و تشكيل لجنة أفريقية،من أعضاء الاتحاد لرصد تقرير تحليل مضمون سنوي، لتحديد نسبة اختراق السياسات الإعلامية الأفريقية، ووضع عقوبات تشريعية دولية وإقليمية رادعة، لأي سلطة دولة أفريقية ،يثبت تقرير لجنة تحليل المضمون الأفريقية، اختراقها للسياسات الإعلامية، ووضع الأدوات المناسبة للتطبيق واقعيا .

يجب دعم وتعزيز الحقيقة المؤكدة ،وهي أنه ليس من أهداف سياسات الإعلام، تغيير القادة السياسيين، وإنما أهدافه نشر وبث الحقائق الموضوعية الهادفة للتنمية السياسية والاقتصادية وتطبيق القانون، وان تكون المواد الإعلامية موضوعية أو مدعمة بالأدلة والبراهين،وفي كل الأحوال يُستهدف من الصحافة، تحقيق الصالح العام، وليس تصفية الحسابات الشخصية . وفي المقابل

و يجب أن يكون هناك تداول للمعلومات حول كل القضايا، باستثناء القضايا التي تمنع الدساتير الأفريقية، تداول المعلومات فيها، تحقيقا للمصلحة العليا للدول الأفريقية .

المراجع:

- وثيقة، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ص١– ص٣، متاح ١٨–٩–٢٠٢١ pdf.html/p/Htt:www.tech–fans.comL
- د. عمرو هاشم ربيع (محرر)، المال والنزاهة السياسية ،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، ٢٠٠٩
- محمد عبد السلام، كتاب القوة، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٢
- وثيقة القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، محمل علي موقع الهيئة العامة للاستعلامات متاح بتاريخ ٧–١٠–٢٠٢١
- حماد إبراهيم حامد، الصحافة والسلطة السياسية في الوطن العربي، دراسة حالة لمشكلة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية وتأثيراتها علي السياسات التحريرية في الصحافة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام ،١٩٩٤
- خالديه مداح، القيود الواردة علي حرية الصحافة وتأثيرها علي الأداء الصحفي بالجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٨–٢٠١٩

- د. هالة السيد الهلالي، حرية الرأي والتعبير بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، دراسة حالة لبعض التشريعات المصرية في ظل دستور ١٩٧١ و٢٠١٤، مقالة٤، مجلد ١٩، العدد ٢، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠١٨، متاح علي الرابط التالي بتاريخ ٢٦-١١-٢٠٢١
- –مبحث حول نشأة الاتحاد الأفريقي ومقاصده، منشور بقسم المنظمات والأحلاف والتكتلات بموقع المقاتل متاح ١٨ –٩ – ٢٠٢١
- د. بسيوني إبراهيم حمادة، كتاب حرية الإعلام والتحول الديمقراطي بمصر، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٣.